العبث بالمناهج الدراسية خطر يهدد أجيال اليمن

مصدر مؤتمري: نحذر من خطورة تعديل المناهج ونرفض المساس بها

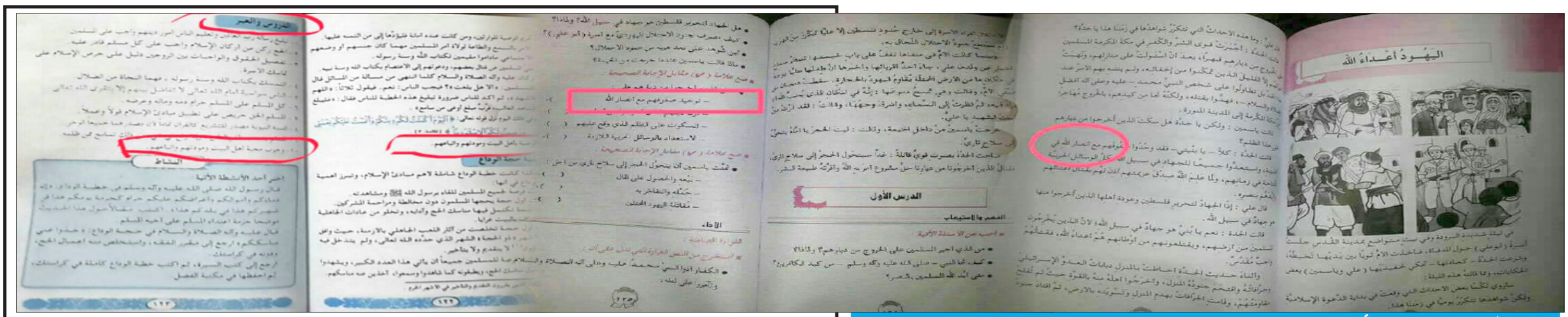

نشر فيديو يظهر أن التعديل طال كتاب التربية الإسلامية للصف التاسع

اشعلت قضية تعديل المناهج الدراسية من قبل أنصار الله حالة غضب وردود أفعال رافضة في الشارع اليمني وعلى مستوى كل القوى في الساحة الوطنية ومختلف وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي ، رافضة أي عمل انفرادي يستهدف المساس بالمناهج الدراسية باعتبار ذلك يمس مستقبل أجيال اليمن والذي لايجب السماح لأي مكون أن يفرض وجهة نظره الحزبية أو رؤاه المذهبية أو المناطقية على بقية أبناء الشعب ودس ذلك في المناهج التعليمية التي يجب أن تكون بمنأى عن أية تعصبات أو عصبيات مقيتة ، وان تغرس في عقول ووجدان أطفال اليمن القيم والوطنية وثقافة التسامح.

حيث وصفوا هذه التعديلات بالكارثية التي ستزيد من الاحتقان المجتمعي وتمزيق النسيج الاجتماعي، وستخلف طائفية لم تعرفها اليمن من قبل وإن أي إضافات ذات طابع طائفي تعني القضاء على قيمة التعايش التي كانت تحكم اليمنيين في السابق وظلت طوال تاريخهم تعبر عن التنوع الإيجابي المشكل لوعيهم الحضاري الوطني الجامع والموحد لوجودهم في الجغرافيا والانتماء لشعب كان دوره رئيسياً ومحورياً في قيام الحضارة العربية والاسلامية والانسانية.

وبالتالي فإن ترك قضية جوهرية مرتبطة بتربية وتعليم إجيال اليمن لجماعة أو حزب أو حركة هي عملية عبثية خطيرة لاينبغي السكوت عنها أو التهاون معها، ولنا عبرة في المحاولات السابقة من قبل جامعات وحركات واحزاب مشابهة لانصار الله في تعصبها الديني والسياسي والأيديولوجي .. لهذا ينبغي أن توكل مسئولية إعداد المناهج الدراسية للجنة من المختصين في كافة المجالات المعرفية والعلمية وتأهيل عال، والاهم أن يمثلوا فكراً وطنياً يستشعر المسؤولية العظيمة تجاهَ أجيالنا في الحاضر والمستقبل.

إلى ذلك أكد مصدر في الدائرة التربوية للمؤتمر الشعبي العام أن موقف المؤتمر من المساس بالمناهج الدراسية واضح ومبدئي ويرفض مطلقاً أي محاولة لإجراء تعديل في المناهج الدراسية ، الا بموافقة كل القوى في الساحة الوطنية.

وكشف المصدر في تصريح ادلى به لـ«الميثاق» أن قيادة المؤتمر تطرقت في اجتماع عقد قبل أيام إلى ما تردد عن إجراء تعديلات على المناهج الدراسية وتم تحديد موقف المؤتمر الشعبي العام الرافض لإجراء أي تعديل عليها ، وأن إقدام وزارة التربية على خطوة كهذه ستكون له تداعيات خطيرة، قد تدفع بالتنظيم إلى تحديد موقف لا مهادنة فيه من استمرار مشاركة المؤتمر في حكومة الانقاذ الوطني ..

وأبدى المصدر- بعد استماعه حقيقة ما يشاع- استغرابه الشديد من أن تتم التعديلات في جنح الظلام على المناهج الدراسية دون الرجوع حتى للجنة المناهج التي تم تعليق عملها والحيلولة دون القيام بمهامها أو السماح لها بعقد اجتماعاتها.

الجدير بالذكر أن المحامي محمد المسوري كان نشر فيديو في صفحته بالفيسبوك استعرض فيه صورة لكتاب «التربية الإسلامية» للصف التاسع من المرحلة الاساسية للأعوام 2014م ، 2015م و2017م وبين فيه كيف تم اجراء عمليات التغيير في المنهج الدراسي.

وأشار في منشور له إلى أن أنصار الله عدلوا في الصفحة 122 .. واضافوا البند رقم 7 الوصية بأهل البيت ومودتهم واتباعهم ..

وأضاف المسوري :»بل حذفوا اسم عمر بن الخطاب.. الغزو التعليمي وغرس أفكارهم على أولادنا واطماعهم في السيطرة على السلطة ، والزعم بأن اتباعهم واجب يغرسونه في عقول أطفالنا، وما خفي كان أخطر».

واستطرد قائلاً: « الجماعة لاتهتم بالوطن والوطنية ، بقدر اهتمامها بفكرها ومذهبها.. فإلى متى سنسمح لهم بالتمادي دون اعتراض».؟

المساس بالمناهج الدراسية- عدوان على كل يمني

أبو هشام ...

يعتقد بعض «انصار الله» أن التغييرات التي أحدثوها في مادة التربية الإسلامية لعدد من الصفوف الأساسية ومنها تاسع أساسي- وهو ما تم الكشف عنه مؤخرا ويتناقل أخباره العديد من الناشطين في شبكات التواصل الاجتماعي - ستمر مرور الكرام ، أو سيتم التغاضي عنها من قبل اليمنيين وتجاوزها والقبول بها..!!

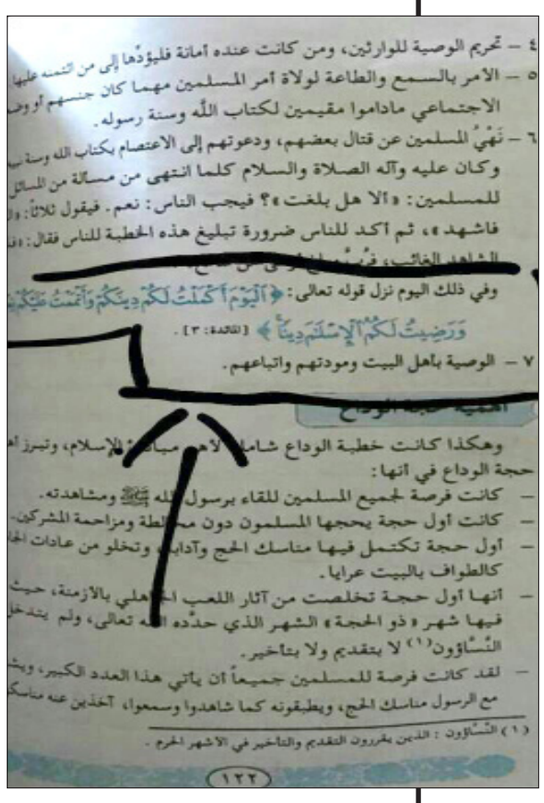

فإن صح ما يتم تداوله حول المنهج المدرسي المطبوع للعام الدراسي القادم 2017م فهو عدوان على كل اليمنيين لا يقل إجراما عن العدوان السعودي المذهبي الطائفي على اليمن واليمنيين..!!!

فما قاموا به من حذف واضافة في سياق منهج الإسلامية- ان كان قد حدث فعلاً- فقد أكدوا لليمنيين تو جها تهم الاستحواذية على السلطة من جهة وسعيهم لفرض مشروع فكري مذهبي طائفي مرفوض من غالبية اليمنيين من جهة ثانية والذي بدا بوضوح من خلال حذف وإضافات تثير الطائفية والسلالية!!

ومن جهة ثالثة تأكيدهم للقاصي والداني أنهم بوصولهم للسلطة والسيطرة على مقاليدها سيكون الحكم لهم الآن وفي الغد ومستقبلا دون أن ينازعهم عليه أي طرف آخر وبدا ذلك بوضوح من خلال توجهاتهم لتغيير المناهج الدراسية وتحديداً مناهج التربية الإسلامية في ظل صمت مخز من قبل قيادات التربية والتعليم التي تتحمل دون سواها وزر هذا الفعل غير المقبول والمرفوض كلياً ... وتأكيدهم ايضا أنهم غير أمناء على تحمل المسئولية وخاصة في قطاع التعليم الذي يعد أهم قطاع بين مؤسسات الدولة المختلفة ..

«انصار الله» بهذا الفعل - إن صح وتم تأكيده - فقد فضحوا انفسهم وكشفوا لليمنيين عن مشروعهم السلالي وفكرهم الاستحواذي الذي لا يؤمن بالآخر ولا يتعايش معه إلا بمنطق القوة... كما أنهم ليسوا سوى مثيري فتنة ومشعلي حرائق ومسعري حروب ودعاة فرقة وشقاق وشتات ..!!

إن صح مايتم تداوله اليوم وعلى نطاق واسع فالأولى بمجلس النواب ان يتحمل مسئولياته ويستدعي قيادات المجلس السياسي وحكومة بن حبتور لتوضيح حقيقة هذه الاخبار المتداولة وتوجيهها باجراء مراجعة حقيقية شاملة لكل كتب التربية الإسلامية واللغة العربية والوطنية والتاريخ للصفوف الدراسية المختلفة المطبوعة منها للعام الدراسي القادم ...، وسحب تلك الكتب إن صح وجود أي تغيير فيها أكان حذفا أو إضافة ، وإلزام مسئولي التربية والتعليم بعدم التعامل معها لما لها من آثار سلبية وتدميرية على الوحدة الوطنية أولاً والعملية التعليمية ثانياً .. والتحقيق مع القيادات المتورطة بتمرير هذا الفعل التدميري وفي مقدمتهم قيادة الوزارة ولجنة المناهج..

وإن لم يبدِ مسئولو الدولة «المجلس السياسي وحكومة بن حبتور» وخاصة المحسوبين على المؤتمر الشعبي العام وحلفائه إي موقف أو ردة فعل إزاء ماحدث فسيكونون شركاء في جريمة تمزيق الوحدة الوطنية وتدمير العملية التعليمية ومسئولين عن إي نتائج سلبية سيولدها هذا التخريب لعقول اجيال اليمن والمرفوض بكل ماتعنيه الكلمة!!

أبعدوا العملية التعليمية عن المشاريع المقيتة المذهبية والسلالية الرافضة للآخر ، ولا تكونوا سبباً في تدمير وحدة الصف الوطني وتمزيق الجبهة الداخلية المواجهة للعدوان .. وكونوا عند مستوى المسئولية التي أوكلها ملايين اليمنيين لكم من ميدان السبعين في العشرين من أغسطس 2016م..

تجار السوق السوداء يفاقمون معاناة الشعب

متنفذون يرفعون أسعار المشتقات النفطية والسلع الاستهلاكية تلحق بها

ارتفعت أسعار البنزين والديزل في صنعاء والكثير من المحافظات بشكل كبير ومفاجئ، ما فاقم من الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وأثقل كاهل المواطن الذي يعاني الأمرّين جراء الحرب والحصار، حيث ارتفعت أجور النقل وأسعار السلع والخدمات.

ويهيمن مسئولون ونافذون وتجّار على تجارة المشتقّات النفطية والسوق السوداء، ما أدّى إلى عرقلة أنشطة شركة النفط اليمنية ومواجهتها خطر التوقّف أو الانهيار، وهو الأمر الذي دفع الشركة للمطالبة بإنقاذها من الوضع الصعب الذي آلت إليه.

وتشكو الشركة- التي تأسّست عام 1961م وتتبع وزارة النفط والمعادن- صعوبات وعراقيل داخلية أهمها الاختناقات التموينية المفتعلة من قبل بعض تجّار القطاع الخاص وعدم سيطرة الشركة على منشآتها في مينائي الحديدة ورأس عيسى واستحداث مصلحة الجمارك لغرفة رقابة مخالفة في منشآت الشركة تمنع دخول وخروج الناقلات بدون وجه قانوني، فضلاً عن تعسّف وزارة المالية ومكتب ورئاسة الجمهورية تجاه الشركة.

وأكد القائم بأعمال المدير العام التنفيذي لشركة النفط خالد علي جرعون أن بعض التجّار يتلاعبون بأسعار المشتقّات النفطية ويرفعونها بمستويات كبيرة جداً، على الرغم من انخفاض التكاليف نتيجة لانخفاض أسعار البورصة العالمية خلال هذه الفترة وتوافر المشتقّات في منشآت الشركة بالحديدة (ميناء رأس عيسى) وكذا السفن التي تنتظر دورها للدخول والتفريغ بالحديدة.

وطالب جرعون في رسالة بعث بها إلى وزير النفط والمعادن ذياب بن معيلي بضرورة معالجة كافة المشاكل التي تعرقل عمل ونشاط شركة النفط وتوفير السيولة اللازمة لاستعادة عملها بشكل فاعل عبر مجموعة من الإجراءات».

وتملك الشركة أصولاً متعدّدة تتمثّل في أسطول نقل ومبانٍ ومنشآت نفطية، ويقدّر رأس مالها بمبلغ 45 مليار ريال.

ويبلغ السعر الرسمي (المعوّم) لدبّة البنزين (20 لتراً) 4300 ريال، ودبّة الديزل 4200 ريال، في حين يصل السعر في محطّات القطاع الخاص إلى أكثر خمسة آلاف ريال.

وشدّدت الشركة في رسالتها على معالجة الديون المستحقّة على الجهات الحكومية المتعثّرة عن السداد مثل «المؤسسة العامة للكهرباء» ووزارة الدفاع و«شركة الخطوط الجوية اليمنية» و«شركة مصافي عدن»، والتي يزيد إجمالي مديونيتها على 300 مليار ريال (حوالي مليار دولار)، وذلك عبر جدولتها أو إصدار ضمانات بنكية من وزارة المالية عبر «بنك التسليف التعاوني والزراعي» لصالح شركة النفط لتتمكّن من شراء المشتقّات من المستوردين والشركات الخارجية وسداد الالتزامات التي عليها.

وطالبت الشركة بـ «إلغاء كافة المحاضر التي تمّت خلال الفترة السابقة والتي أثّرت على تدفّق السيولة للخزينة العامة للدولة، وتمّت فيها إعفاءات كبيرة لتجار بشكل غير مدروس وغير صحيح، وصلت إلى تسعة مليارات ريال، وأثّرت على أداء الشركة وتوريداتها المالية وإلغاء ما ترتّب عليها واستعادة هذه المبالغ».

وتضمّنت الإجراءات التي طلبتها الشركة «عدم تدخّل أية جهة كانت بإصدار أية توجيهات أو إعفاءات أو تسهيلات من أي نوع للرسوم المستحقّة للشركة كعمولة أو مصاريف تفريغ ومناولة وتخزين أو غرامات تأخير لسحب المشتقّات النفطية من خزّانات الشركة، وتأثيرها على استقبال الكميات المحمّلة على السفن نتيجة امتلاء خزّانات المنشآت، أو غيرها من أية جهة كانت، لرفد الخزينة العامة بالسيولة».

وأشارت الشركة إلى «عدم قدرة أغلبية قطاعات الدولة والقطاعات الحيوية المرتبطة بحياة المواطن اليومية، على توفير السيولة الكافية لشراء كامل احتياجاتها من المشتقّات النفطية بما يضمن تشغيل تلك القطاعات بكفاءة».

وأكدت على ضرورة «تمكينها من أداء دورها الحيوي في توفير احتياجات القطاعات الحكومية والحيوية والمواطنين من المشتقّات، وبما يضمن استمرار أنشطتها وضمان عدم تلاعب القطاع الخاص بأسعار المشتقّات يومياً والإضرار بالبلاد خصوصاً في ظل الوضع الحرج الذي تمرّ به البلاد، وحتى يشعر المواطن بالاستقرار الاقتصادي وعدم الخوف والهلع بسبب افتعال الأزمات واستعادة الثقة بين المواطنين والدولة بصورة سريعة».

وكشفت رسالة أخرى بعث بها جرعون إلى وزير المالية صالح شعبان أن الشركة وفّرت احتياجات وزارة الدفاع والمصالح الحكومية من المشتقّات النفطية لشهر يونيو الماضي عن طريق تحويل عمولة الشركة وأجور التخزين المتأخّرة على كميات التجّار المخزّنة بمنشآت الشركة إلى كميات تشمل 2,7 مليون لتر بنزين و5,4 مليون لتر ديزل من منشأة الحديدة، و3,2 مليون لتر ديزل من منشأة رأس عيسى.

كما كشفت رسالة بعث بها وزير النفط والمعادن ذياب بن معيلي إلى شعبان، عن طلب «عدم الممانعة في خروج الكميات من المشتقّات النفطية التي تم سحبها مقابل العمولة والغرامات على التجّار الذين امتنعوا عن السداد، والمقدّرة بأربعة مليارات ريال.

أمام هيئة مكافحة الفساد

(9) مليارات خارج خزينة الدولة

كشف وزير النفط والمعادن ذياب محسن بن معيلي- خلال لقائه بقيادة شركة النفط الثلاثاء الماضي- عن واحدة من صفقات الفساد والنهب للمال العام وحرمان خزينة الدولة من المليارات لتصب تلك الأموال الباهظة في جيوب عتاولة الفساد والذين وجدوا من يتستر عليهم بدعوى مواجهة العدوان اولاً .

وزير النفط الشاب بن معيلي أعلن في الخبر الذي نشرته وكالة (سبأ): «تم الاتفاق على الغاء المحاضر والاجراءات التي ترتب عليها حرمان الخزينة العامة من الايرادات خلال العام الماضي ، والعمل على استعادتها بأثر رجعي والتي تبلغ أكثر من (9) مليارات ريال»، ولم يكشف الخبر المزيد من التفاصيل عن صفقة الفساد هذه ومن المتورطين فيها.. إلى ذلك أكد اقتصاديون لـ«الميثاق» أن ما كشفة الوزير من عملية نهب للمال العام في ظل العدوان والحصار يعدُّ بمثابة بلاغ أمام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والبرلمان ونيابة الأموال العامة وفي المقدمة حكومة الانقاذ التي يجب عليها ان تحقق في هذه القضية وتسترد الأموال العامة المنهوبة .

وأوضح الاقتصاديون أن اعلان الوزير عن أنه تم الاتفاق على الغاء المحاضر والاجراءات يكشف عن أن هناك شبكة فساد تحاول ان تستغل مناصبها للشرعنة للفساد والمفسدين، وان على هيئة مكافحة الفساد ان تتحمل مسؤوليتها لاسيما وان البلاد تعيش اوضاعاً استثنائية والشعب يواجه عدواناً همجياً وحصاراً جائراً وحرباً قذرة طالت حتى مرتبات الموظفين ، وهي جرائم لاتختلف عمن يستغل هذه الحرب لنهب المال العام ليفاقم من معاناة أبناء الشعب اليمني وأبطال الجيش واللجان الشعبية الذين يتصدون للعدوان الخارجي، واولادهم لايجدون حتى كسرة خبز جراء استمرار عجز حكومة الانقاذ عن صرف مرتبات الجيش والأمن وبقية الموظفين.

هذا وقد شدد وزير النفط على ضرورة تفعيل نشاط شركة النفط وقطاع النفط بشكل عام لما من شأنه زيادة الايرادات وتنميتها خلال الفترة القادمة.

الصناعة تستدعي «هيبر» حول ارتفاع الأسعار

استدعت وزارة الصناعة إدارة «هيبر ماركت توفير»، للحضور إلى مقر الوزارة بصنعاء امس الأحد.

وطبقا لوثيقة رسمية موجهة من الوزارة إلى إدارة «هيبر»، فإن الاستدعاء جاء على خلفية تصريحات للأخيرة في مواقع التواصل الاجتماعي، بشأن الوضع الاقتصادي.

في حين ذكر مصدر بالوزارة أن وزير الصناعة والتجارة عبده بشر كلف وكيل وزارة الصناعة والتجارة، بالتحقيق مع الهيبرات، بشأن ارتفاع أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية.